



السياسة الحضرية ، كرهان في تحقيق جدوى المشاريع السياحية في الجزائر دراسة حالة المشروع الحضري السياحي لمدينة باتنة - المدينة الأثرية الرومانية . لومبيزيس .

نعيمي خالد ،جامعه العربي بن مهدي أم البواقي. معهد تسيير التقنيات الحضرية.

khalednaimienseignant@gmail.com

يحي أمينة ، جامعه العربي بن مهدي أم البواقي . معهد تسيير التقنيات الحضرية.

amira_urbain@hotmail.fr

ملخص

كان للتنمية المستدامة المتبناه كمنهج وايدولوجية لدى عديد دول العالم دورا محوريا في بعث وتعزيز دور القطاع السياحي ومزاحمته لكل من القطاعات الاقتصادية الكلاسيكية، بل ذهب البعض حتى إلى ادراجه كأكفأ المشاريع مردودا وأحسنها استثمارا وأقلها انعكاسا على الكلفة البيئية. الجزائر كانت من بين الدول التي سارعت لتبني هذه السياسة الصديقة للبيئة، باسقاطها على السياسة السياحية لتحقيق الاستدامة.

وقد واجهت هذه السياسة العديد من الرهانات المجالية والاقتصادية والاجتماعية وحتى على مستوى السياسة الحضرية أو دمج المشاريع السياحية بمختلف أبعادها ومستوياتها مع المدينة الجزائرية ، بالإضافة إلى تعقد عمليات الترابط الاقتصادي وتوظيف المشاريع السياحية خاصة الحضرية منها موازية تقريبا لكل الفضاءات الاقليمية والجهوية والمحلية، بالإضافة إلى صعوبة مطابقة الحفن السياحي في ظل عجز وتعقد كبير على مستوى السياسة الحضرية للمدن الجزائرية ، على مستويات عديدة نذكر منها تحسين السياسة الحضرية أو على مستوى تجسيد المشاريع أو حتى على مستوى التسيير الحضري والاقليمي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الحضرية، المشاريع السياحية، رهان، الجزائر، لومبيزيس.

Abstract

The sustainable development adopted as an approach and ideology in many countries of the world had a pivotal role in reviving and strengthening the role of the tourism sector and its competition with each of the classical economic sectors.

Algeria was among the countries that rushed to adopt this environmentally friendly policy, by dropping it on the tourism policy to achieve sustainability.

This policy has faced many spatial, economic and social bets and even at the level of urban policy or the integration of tourism projects of various dimensions and levels with the Algerian city, in addition to the complexity of the processes of economic interdependence and the employment of tourism projects, especially urban ones, which are almost parallel to all regional, regional and local spaces, in addition to the difficulty of matching Tourism injection in light of the great deficit and complexity at the level of urban policy of Algerian cities, at many levels, including the improvement of urban policy or at the level of embodying projects or even at the level of urban and regional management.

Keywords: urban policy, tourism projects, bet, Algeria, Lombezis



مقدمة

تعتبر الجزائر من بين الدول التي سارعت لتبني هذه السياسة الصديقة للبيئة، وأسقاطها على أكثر المجالات الواعدة وهي السياسة السياحية في الجزائر وحرصا منها على تحقيق هذه المشاريع السياحية الموسومة بالاستدامة، عكفت على بعث حزمة من المشاريع التنموية في القطاع السياحي، كبديل مصاحب للبيئة ومدر للوظائف وكتنوع لمصادر الدخل الاقتصادي والانفتاح على الحركة السياحية الضخمة لدول البحر الابيض المتوسط .

لكن هذه السياسة واجهت كم كبير من الرهانات المجالية والاقتصادية والاجتماعية وحتى على مستوى السياسة الحضرية أو دمج المشاريع السياحية بمختلف أبعادها ومستوياتها مع المدينة الجزائرية، بالإضافة إلى تعقد عمليات الترابط الاقتصادي وتوظيف المشاريع السياحية خاصة الحضرية منها موازية تقريبا لكل الفضاءات الاقليمية والجهوية والمحلية، بالإضافة إلى صعوبة مطابقة الجفن السياحي في ظل عجز وتعقد كبير على مستوى السياسة الحضرية للمدن الجزائرية، على مستويات عديدة نذكر منها تحسين السياسة الحضرية أو على مستوى تجسيد المشاريع أو حتى على مستوى التسيير الحضري والاقليمي.

حيث كان لمحاولة بعث المشروع الحضري السياحي المشترك وفق منهج المشروع الحضري المستدام في مدينة باتنة، في المنطقة السياحية الأثرية الحضرية لمدينة لمببزييس الرومانية، والذي كان يعد بطموح حضري وسياحي ضخم، إلى التوقف في مرحلة تركيب المشروع نتيجة غياب سياسة ترابط حضري بين قطاعات تنموية تقتصر أصلا إلى الترابط مميزة بنمط قطاعي مشتت... اين تنتهي جل إن لم نقل كل المشاريع السياحية وخاصة الكبرى منها، باصطدامها بواقع السيتسة الحضرية وسياسة تسيير المدينة الجزائرية حيث فشلت السياسة السياحية بفشل السياسة الحضرية في عديد المناسبات، بمجرد ربطها بالمدينة باعتبار المدينة الجزائرية الضامن الوحيد لانجاح السياسات السياحية. لعدة اعتبارات ستأتي على ذكرها في هذه المشاركة.

المشروع الحضري السياحي لمدينة لومببزييس القديمة

كان لمحاولة بعث المشروع الحضري السياحي المشترك وفق منهج المشروع الحضري المستدام في مدينة باتنة، في المنطقة السياحية الأثرية الحضرية لمدينة لمببزييس الرومانية، والذي كان يعد بطموح حضري وسياحي ضخم، إلى التوقف في مرحلة تركيب المشروع نتيجة غياب سياسة ترابط حضري بين قطاعات تنموية تقتصر أصلا إلى الترابط مميزة بنمط قطاعي مشتت.... اين تنتهي جل إن لم نقل كل المشاريع السياحية وخاصة الكبرى منها، باصطدامها بواقع السياسة الحضرية وسياسة تسيير المدينة الجزائرية حيث فشلت السياسة السياحية بفشل السياسة الحضرية في عديد المناسبات، بمجرد ربطها بالمدينة باعتبار المدينة الجزائرية الضامن الوحيد لانجاح السياسات السياحية. لعدة اعتبارات ستأتي على ذكرها.



تازولت في قلب التاريخ:

بمساحة 11862 هكتار . تقع بلدية تازولت إلى الجنوب الشرقي لبلدية باتنة، وتتكون من 03 تجمعات. التجمع الرئيسي مدينة تازولت وهي القطب العمراني الأهم بعد باتنة. وتجمعين ثانويين ذراع عيسى والشناتيف على محور الطريق الوطني رقم 31. تطور النسيج العمراني تازولت أو لمباز . مدينة أثرية قديمة في الأساس. تقع في الزاوية الشمالية الشرقية للمجموعة الجبلية للأوراس. وتبعد بعدة كيلومترات للجنوب الشرقي من مدينة باتنة. لمباز أو تازولت، هي العاصمة القديمة للنومبيين غنية ببقايا الآثار الرومانية، وتكونت عن طريق تراكم عدة مراحل للتطور توافق مختلف الحضارات المارة على الجزائر والمنطقة لكن من بين الأكثر ملاحظة في الزمن والأكثر قوة:

أما مدينة تازولت فيضرب تاريخها في عمق التاريخ الجزائري:

المرحلة الأولى: (المرحلة الرومانية) امتداد الإمبراطورية الرومانية هو السبب الأصلي في وجود مدينة لمبيزيس الرومانية وكانت ولادتها بإنشاء 03 معسكرات للفيلق الثالث لأوغست. المعسكر الشرقي: المنشأ لحماية المفرزة العسكرية والمعروفة بالمدينة العليا. وتكونت بمجموعة من المنشآت: المعبد، الأقواس، القناة المائية من منبع عين درين.

المعسكر الكبير: أقيم لحماية مجموعة الوحدات العسكرية لأوغست (الحي العام) والمتكون من الصرح الشهير المركزي وهو الجزء الأكثر قيمة للآثار الأثرية.

المعسكر الكبير والذي يضم في شكله المربع يبعد 2 كلم من المعسكر الكبير.

لعبت مدينة لمبيزيس دورا مهما كونها عاصمة الفيلق الثالث لأوغست وحملت نفوذها على إقليم كبير أعطاهما بعدا عسكريا واقتصاديا مهما.

فيما بعد سكان مدينين أقاموا بالقرب من هذه المدينة العسكرية والذي حولها فيما بعد إلى تجمع مهم. والذي نتج عنه الانفجار المعسكر الكبير عن طريق بناء العديد من الطرق والصروح العمومية، المدرج الروماني، السكنات والمرافق.

نمو التجمع منح لمبيزيس بعد المدينة الأثرية. ومنحها كل عناصر المدينة الرومانية: أقواس الاحتفالات، المرافق العمومية، المعابد، المقابر...والذي أنشأ فعلا ثراء أثري (بارز ومدفون) أعطاهما قوة في مجال "الآثار التاريخية).

نوميديا الرومانية: بعد هزم القيصر للبوبيين سنة 46 قبل الميلاد، أزلت روما كل المملكة النوميديا واحتفظت فقط بسيرتا النوميديا كإقليم تحت حكم مدينة سيرتا الرومانية والذي ضم كل قرى وتجمعات المناطق الثلاثة (chulu(colo). سكيكة (rusicade). وميلة (milev). والتي أصبحت معسكرات في القرن الأول بعد الميلاد.



وأصبح كل ما يسمى (africa nova) أو إفريقيا الجديدة ضمن المجموعة الكبرى لإفريقيا القنصلية وتم تسميتها كذلك كونها تحكم من قبل قنصل روماني يعين من مجلي الشيوخ في روما والذي يخضع للجيش الروماني في أفريقيا. وهي المرحلة التي تم فيها إنشاء لمببزييس الرومانية على أنقاض قرية نوميدية. العمليات العسكرية منذ سنة 39 قبل الميلاد وحتى 45 بعد الميلاد كانت لقمع النوميديين المتمردين والذين هزموا في بعض المرات الجيش الروماني في إفريقيا، تاكفاريناس كان على رأس المتمردين لأكثر من 7 سنوات وبالرغم من تحويل الفيلق الثاني ثم الفيلق الثالث لأوغست والذي مثل الإمبراطور تحت قيادة (calcula). لم يستطع القضاء على المقاومة. هذا الضابط الذي كلف بمراقبة الإقليم الغربي والجنوبي والذي كان السبب في إنشاء معسكر أو المدينة العسكرية لمببزييس لإقامة الفيلق الثاني لأوغست. في سنة 300 بعد الميلاد تحولت مملكة نوميديا إلى جزأين نوميديا العسكرية والتي بقيت لمببزييس عاصمتها، ونوميديا السرية وعاصمتها سيرتا. وحكمها كونستونتين (constantin) والذي منحها شرف اسمه. والتي لعبت لمباز دور حماية لها. نتيجة لعدة أسباب إستراتيجية منها أسباب اختيار الموقع . حيث لعب ضباط المدرسة العسكرية والذين برروا سبب اختيار موقع الفيلق في لمبازيس نتيجة ملائمة كل النقاط الإستراتيجية والتي تمكنهم من الحماية والدفاع والمراقبة. ومنها الإمكانيات الطبيعية وكثرة الموارد المائية وتوفر المحاجر والمنطقة الغابية الكثيفة التي ميزت المنطقة. بالإضافة إلى تكتيك القرب من المجموعة الجبلية الأوراسية والتي تعتبر بوابة تربط بين الشمال والجنوب بالإضافة إلى أن الأوراس بقي شوكة في حلق الامتداد الروماني في إفريقيا. هذا إذا عرفنا أن الإقليم الأصلي للحضارة النوميديية كان جبال الأوراس التي حمت النوميديين لفترات كبيرة. وتوفر البنية التحتية النوميديية والمسالك التي أنشأها النوميديين الذين شغلوا المنطقة كانت مجمل العوامل التي تم اختيار موقع لمببزييس فيها.

مدينة لمببزييس الرومانية: لمببزييس أو لمباز أو تازولت كلها أسماء لمدينة واحدة. وحصلت على هذا الاسم بعد تحديدها كإقليم روماني وتزامنا مع دخول الرومان وللأسف غابت حقيقة كونها مدينة نوميدية. والنوماد هو السكان الأصليين الذين استوطنوا المنطقة قبل المرحلة الرومانية. وسيطروا على المغرب المتوسط وهو إقليم كبير شاسع تحت حكم الملك ماسينيسا. الذي استطاع جمع كل المغرب تحت حكمه. والدليل هو توحيد الثقافة النوميديية في كل بلاد المغرب المتوسط واستنساخ أشكال بناء مميزة. خاصة في الوجه الشمالي لكنتلة الأوراس ومن أهمها ضريح مسمى ب:

(le tombeau de-là chrétienne) والواقع بالقرب من تيبازة، والضريح الآخر إمدغاسن في قلب نوميديا القديمة وعلى بعد 20 كلم من لمباز. وهو خليط من ثقافة البناء النوميديية الرومانية، الإغريقية والفرعونية ومن المؤكد أن هذان الضريحان أضرحة ملكية.

المعسكر: تم إنشاء معسكرين دائمين من طرف الفيلق، والتي سرعان ما تجمع حولها سكان محليين ورحالة طلبا للأمن وتبادل التجارة مع الحامية العسكرية.

المعسكر 81 والذي شغل تل يطل على واد تازولت باعتباره موقع دفاعي ممتاز . والتي نجد على مقربة من المدينة العليا. والتي تضم مختلف الإنشاءات المميزة للمركز الاجتماعي المدني والديني.



شكل (03): لوحة مائية - جزء من مدينة لمبيزيس الرومانية (المعسكر).



شكل (02): صورة جوية - جزء من آثار مدينة لمبيزيس الرومانية (المعسكر).



شكل (05): لوحة مائية - جزء من المدينة العليا

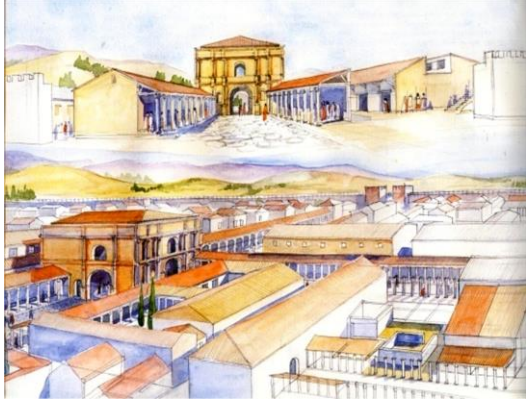


شكل (04): صورة زيتية - مدينة لمبيزيس الرومانية

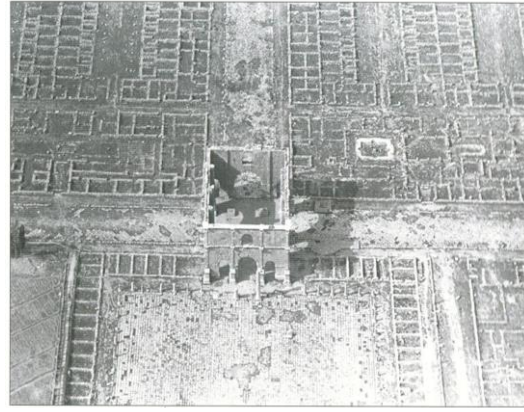
المدينة العليا: ضمن هذه المجموعة العمرانية. المدينة العليا هي الموقع الأكثر أهمية والأقدم في مدينة لمبيزيس والتي شغلت أعالي عين درين، كما نجد موقع مدني آخر بالقرب من المدينة العليا وهو (verecunda) أو مركونده (مركونة جاليا)، مع بداية الاستيطان الفرنسي في بدايات (1848) تمت أول عمليات الحفر. والتي كشفت عن ثراء المدينة العليا بالصروح والتماثيل والمجسمات التي تعطي قيمة للمدينة ومنها المعسكر 81. (l'asclepium) الملاحق الحرارية (les annexes thermiques). المدافن (nécropolis) قنوات جر المياه...

السهل: أو ما يعرف بحصن الفيلق. لمببزييس والتي حافظت منذ الفترة الرومانية على سلامة هيكلها العام. رغم تدميرها من النوميديين والوندال والبيزنطيين. لكنها لم تتخرب بقدر ما تم تدميرها في الفترة الاستعمارية نتيجة قرار بناء دار العقاب (1850) من أحجار المدينة الرومانية عكس ما حدث في تيمقاد التي حافظ الاستعمار على المدينة مع أنه نهب كل كنوزها القيمة.

الحصن العسكري أسس من طرف الإمبراطور أدريان في بداية القرن الثاني كتوسع للمعسكر القديم. وتأكيد على الدور العسكري لأقوى مدينة رومانية عسكرية في منطقة ليبيا الكبرى. ومن أبرز معالمه (la groma) وهي بناء ضخم من عدة طوابق يكرم فيه المنتصرون، (La forum) الساحة العمومية التي يتم فيها التبادل الاجتماعي وتبادل الأخبار والمعلومات، (l'amphithéâtre) المدرج الروماني للألعاب والذي كان دليل على عظمة المدينة ومقياس لدورها.



شكل (07): صورة زيتية - جزء من مدينة لمببزييس الرومانية (المعسكر).



شكل (06): صورة جوية - جزء من آثار مدينة لمببزييس الرومانية (المعسكر).

نهاية المدينة الرومانية: تاريخ المدينة الذي دام 3 قرون أزيل تدريجيا بتعاقب الحضارات المحلية والأجنبية التي تلتها. فشمال إفريقيا إنضم إلى المسيحية. وبقيت مدينة لمببزييس أو الساكنين حولها والمتحدرين من الفيلق الثالث لأوغست والسكان المحليين متمسكين بالعقائد والديانة الرومانية القديمة أو عبادة آلهة روما. وخاصة إله الصحة.

وبالتدرج فقدت مدينة لمببزييس دورها بعد تحطيمها من طرف الوندال والنوميديين لكنها بقيت تحتفظ بجزء من عظمتها حيث أصر الفاتح الصحابي إعبقة بن نافع على الوقوف عليها كما جاء في كتابات ابن خلدون. ليعاد إحياء إسمها مع الفترة الاستعمارية وانشاء المركز العمراني الاستعماري لمبار.

اصطدام بعث المشروع الحضري السياحي لمببزييس بالسياسة الحضرية للمدينة.

تتعد أشكال العجز في السياسة الحضرية في المدينة الجزائرية لشكل عام ومدينة باتنة بشكل خاص، حيث شهدت محاولة نقل المشروع الحضري السياحي في مدينة باتنة من مرحلة التركيب إلى مرحلتي



البرمجة والتصميم اصطدامه بمجموعة من اشكال العجز والتي تمثل في مجملها رهانات تطبيق أي مشروع حضري بالرغم من طابعه أو تخصصه وهذا حسب التجربة ومشاركة الفاعلين في اعدادا المشروع ويمكن تلخيص هاته الرهانات في:

مستويات العجز السياسة الحضرية في الجزائر

تتعدد مستويات العجز في السياسة الحضرية في الجزائر بتعدد مقاييس التخطيط وأشكال التنمية وتعدد الفاعلين في الفعل الحضري والتي ترجع أساسا إلى الكم الهائل من الرهانات أو تحديات التنمية الحضرية إذا أضفنا لها أهداف التنمية المستدامة، لكن يمكن تقسيمها في المجلد إلى:

* - على مستوى الإجراءات واليات التخطيط الحضري

- صعوبة التجانس العمودي والأفقي في ميدان تصور الأدوات، حيث يتجلى الفارق الكبير في التجانس مع السياسة العمودية للمخططات الإقليمية وان أبدت نوع من المفصلية لكن يبقى شكلها ومضمونها المركزي عائقا أمام تصريفها المحلي وتجسيد برامجها، حيث يجد المبرمج أو المصمم على مستوى المدن والبلديات نفسه مجبرا على مسايرة برنامج مركزي من العاصمة يمكن سحبه على جميع الأقاليم والبلديات يترك مساحة مناورة ضيقة للمخطط المحلي.

- الفارق بين نسق سيرورة التخطيط وديناميكية سيرورة التحضر ويوضح من خلال عدم قدرة سيرورة التخطيط على مجارة عملية التحضر السريعة ، حيث تعتبر الأولى بطيئة إلى درجة كبيرة نظرا لانتظار آجالها القانونية وآجال إعدادها كما أن التحولات الحضرية سيرورة التحضر أسرع بكثير مهددة في الأخيرة إلى عدم جدوى التخطيط في ظل تغير الحقائق المجالية.

- التخطيط دون مراعاة الجانب الاقتصادي واحترام الشروط التنموية ، وتتكون نتيجة تضارب المصالح الإقليمية وغياب لجان بين وزارية حكومية تعمل بشكل أفقي وعمودي لضمان عدم التشتت البين قطاعي حيث نعمل جل القطاعات بشكل منفرد تقريبا في ظل غياب للمعلومة الاقتصادية ومعرفة فعلية للإمكانيات التنموية والشركاء الاقتصاديين المحتملين مباشرة بعدم جدوى اقتصادية للمشاريع المقررة من مستوى تخطيط بعيد عن الواقع التنموي في قعر الصيرورة التخطيطية.

- برمجة حضرية خطية وجافة تستجيب فقط لأرقام استعمال الأرض وهذا ما تمثله أدوات التهيئة والتعمير التي تستجيب لنظام الحد الأدنى وتحول دون القراءة المقطعية للمجال الحضري حيث تعمل على إدراج السكان في منظومة رقمية تعرف بمنظومة التجهيز يحتاجون لتجهيزات توافق تلك الأرقام بشكل كمي يعبر عمه لنثيب الفرد من التجهيز والخدمات.

- الكم الهائل للبرامج السكنية في ظل غياب العقار المناسب لاستيعابها والمعارضة للمخطط والتخطيط كنوع من مسايرة الطلب الشعبي على السكن في ظل غياب فعلي وقراءة جادة للطلب على السكن وتنفيذ المشاريع السكنية الكمية دون دراسة ودون إحصاء وبأثر سياسي دون التفكير في عواقب هذه الأحجام



السكنية على المدن الجزائرية وقدرتها على طرح البديل الاجتماعي والتقني المناسب وتفاذي العجز العقاري للبلديات والمدن الكبرى.

- تخطيط لا يراعي الأثر ، المردود وإمكانية نجاح المشاريع المقررة ، مع الغياب الواضح للدراسات البيئية التي تحمي المشاريع من الآثار السلبية أو ما يعرف بالكلفة السلبية للتعمير أو الكلفة البيئية للمشروع وانعكاسها على النظام الايكولوجي للمدينة والطبيعة بالإضافة إلى الأثر النفسي والاجتماعي والاقتصادي والمردود الاقتصادي للمشاريع والدمج الاقتصادي للأنشطة الاقتصادية للمدينة بالإضافة إلى تقييم المردود الفلاحي للأراضي الموجهة للتعمير والتي تكون في أغلبها أراضي ذات مردود فلاحي مرتفع .

- غياب بنك معلومات حضري مع عجز في مسح الأراضي

*- على مستوى تحسين السياسة الحضرية

- أدوات تخطيط حضرية يمكن تعميمها يمكن إن تلاؤم كل مجال في الوطن.دون النظر إلى الاختلافات الجيو-مناخية السوسيو-ثقافية -الاقتصادية فقد درجت مكاتب الدراسات على اللجوء إلى نسخ أدوات التهيئة السابقة أو الاكتفاء في الدراسات باللجوء إلى إفراغ المحتوى التخطيطي والقطاعي للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الحيوية كالسكن والطاقة والصناعة ومن طرف واحد وهو مكتب الدراسات الذي يضم في العديد من الأحيان عدد محدود من المهندسين الخاصين بمجال التعمير والتهيئة مع غياب تام للمظاهر الاجتماعية والاقتصادية.

- قدرات مؤسساتية غير ملائمة لديناميكية المدن وغير قادرة على استيعاب النمو والتمدد العمراني. وتتجلى خاصة في عجز نظام مراقبة التعمير سواء من المصلحة التقنية للبلديات وإلى الشرطة العمرانية حيث تخلق مجموعات كبيرة من السكنات الغير شرعية على طول الطرق العامة ودون التدخل في الوقت المناسب لتتحول إلى فرض واقع حيث تلجأ البلديات في العديد من الأحيان على مسايرة الملف وتفعيل إجراءات التسوية كمحاولة لدمج هذه الفئة تحت ضغط انتخابي أو شعبية المطالب الداعية للدمج والحق في التزود بالخدمات والشبكات الحيوية.

- نظام متابعة المشاريع والرقابة فاشل ونقص البرمجة وضعف دفاتر الشروط وضعف تقييم المشاريع دراسات التهيئة.

على مستوى وسائل التجسيد:

- غياب التنسيق بين ما توفر من وسائل مادية وبشرية والبرامج المسطرة حيث تستنزف المشاريع السياسية والسكنية خاصة منها ممثلة في المدن الجديدة جل الوسائل البشرية والمادية خاصة في ظل سرعة انطلاق المشاريع المبرمجة بالمقارنة مع الوقت اللازم للدراسة والإنشاء وإعداد التراخيص والمناولة والتغطية التمويلية كالبنوك ومساهمة الصناديق الاجتماعية والشركاء الاجتماعيين .



- غياب إجراءات التعاقد بين البلديات بين الحضريّة بين الأقاليم وبين البرامج بمعنى عدم وجود إطار قانوني وزاري حكوميّ يضمن المفصلية بين الأقاليم وبين البلديات كضمان التنسيق في حالة المشاريع المشتركة بين الأنسجة الحضريّة لبلديات متجاورة من جهة ولنفس الآلية بين الأقاليم حيث يلاحظ بشكل فادح الفارق في تسارع الأشغال وتجسيد المشاريع بين الأقاليم أو الولايات، ويمكن لمشاريع الطرق بين الولايات أو الوطنية تكريس عدا الغياب للتناسق.
- غياب مراحل بين العمليات في الزمن والمكان .

- غياب إطار يجسد التركيب التمويلي والتمويل المشترك والشراكة عمومي/خاص.
- ضعف في وسائل الأغلفة المالية والعوائد الضريبية مع الفعل الحضري.
- المضاربة العقارية وغياب تزويد المشاريع بالشبكات الضرورية والمبرمجة.

*- على مستوى التسيير الحضري والإقليمي

- غياب ملامح المدينة وبعثها القانوني ضمن حدود تفوق حدودها المجالية والإدارية
- آليات لا مركزية غير كفئة تحت تأطير جماعات محلية ومصالح تقنية مكلفة فقط بتسيير التعمير .
- ضعف التأطير اللوجستي للبلديات وغياب إطار تسيير بين بلدي.
- ممارسات المضاربة في تسيير العقار لا تهتم بالمناطق الكبرى للمدينة.
- غياب معايير التنطيق الجبائي للأراضي القابلة للتعمير والمعمرة.
- غياب الشفافية والدقة في تحديد المسؤوليات للتسيير الحضري.
- غياب كبير لإدماج المجتمع المدني في سيرورة القرار المعني بالتنمية الحضريّة.

خاتمة

كان لتبني سياسة التنمية المستدامة دليل كبير في تجند المجتمع الدولي وإحساسه بالمسؤولية الأخلاقية في وجه التدهور البيئي وأثره ، ورغم نجاح العديد من الدول في تكييف المفاهيم المشتقة منها مثل المدينة المستدامة والايكوحضريّة إلا أن بعض الدول عجزت عن تكييف مشروع دقيق لتصريف هذه السياسة لعدة اعتبارات سياسية والمميزة لكل دولة.

لا بد أن الصلة الوثيقة لسياسة المدينة أو السياسة الحضريّة مع التنمية للنظام السياسي الجزائري، وسع بين رأس التخطيط الاستراتيجي الشمولي للثانية، مع نهاية السيرورة التخطيطية القطاعية للأولى، ليتضح العجز الكبير في تبني نسخة عالمية وشاملة ومعيارية للتنمية المستدامة بشكل قد ينتج تخطيط سياسي في الانتقال بها للأغلفة المجالية والتنموية المحلية والتي تمتاز بخصوصيات عميقة الاختلاف.



تقوم السياسة الوطنية للتنمية في الجزائر حسب المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية على مبدئين، الأول هو إعادة التوازن الديمغرافي والوظيفي بين الأقاليم الحضرية والريفية وتكييف النظام الحضري داخل الشبكة العمرانية للمدن، أما الثاني هو إعادة توزيع بعض الأقطاب العقارية والسكن والطاقة والعقار. أما على مستوى السياسة المحلية للتنمية الحضرية، فهي تقوم على تحديد الرهانات والأهداف المحلية المرجوة والمتعلقة خاصة بتكييف المدينة ضمن الشبكة العمرانية مجاليا واقتصاديا والعديد من الرهانات المختلفة.

ورغم تحديد وتسطير أهداف السياسة الوطنية للتنمية وكذلك السياسة المحلية والحضرية إلا أن التحدي الأكبر أمامها كان البحث عن شكل استيعاب المحتوى الضخم والشمولي للتنمية المستدامة، في ظل العديد من التحديات المتشابكة أمام هذا النسق بهذه السياسة الحالية، فقد كان لإضافة لفظ الاستدامة للسياسة الحضرية الجزائرية دور كبير في طرح عدم قدرة السياسة الوطنية.

لابد في الأخير إلى التطرق والاعتراف بعدم جدوى أي مشروع حضري أو سياحي في ظل التعقد الكبير في السياسة الحضرية أمام الأفعال الحضرية واسعة النطاق، وضرورة تصحيح أشكال العجز في للسياسة الحضرية قبل التطرق لجدوى المشاريع الحضرية، بل يؤسفنا القول أن المشاريع السياحية لا يمكنها النجاح وتحقيق الجدوى الاجتماعية والاقتصادية منها في ظل التعقيد الكبير للأقاليم الجزائرية وتشتت فكر السياسة الحضرية بالإضافة إلى الفكر القطاعي المنفرد لتبقى مجرد اقتصاديات ريفية ودخيلة على الاقتصاديات الكلاسيكية، بل قبل البحث عن دمج السياحة في الاقتصاد الحضري والتنمية المحلية فلا بد من تأهيل الأرضية السياسية لاستقلال هذا المكمل الاقتصادي الواعد.

المراجع

- عبد الرحمان، ماجستير بعنوان التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي، مصر، 1998.
- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفزي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية (اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا سياسيا إداريا بشريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- رشيد سالم، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.
- سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، 2007.
- أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد 04، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، أكتوبر، 2010.

- Conseil de la santé et du bien-être, L'harmonisation des politiques de lutte contre l'exclusion'
-Bulletin d'information'Québec'vol.III, no 2, novembre 1996



- William A, le service social et l'appauvrissement : vers une action axée sur le contrôle des ressources, - in la pauvreté en mutation, cahier de recherche sociologique no29 département de sociologie, 1997,
- Louis et Benoit LEVESQUE, developpement economique cummunautaire, économie sociale et - intervention, SainteFoy, PUQ, 1996,
- Eva BEREZOWSKA-AZZAG – projet urbain (comprendre la démarche du projet urbain), Alger, la presse de l'imprimerie DIWAN, 2012-

ⁱⁱ عبد الرحمان بن خلدون, " مقدمة العلامة ابن خلدون", الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون المسعى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر, دار الفكر للنشر و التوزيع بيروت.

ⁱⁱⁱ What is Heritage Tourism?", culturalheritagetourism.org, Retrieved 10-2-2019. Edited.

^{iv} Matheson et Wall ; le tourisme essai de définition, management et avenir, in Christine demen –Mayer, 2005, p.p7-25.

^v Boyer. M, le tourisme en France, Edition EMS, paris.2003.

^{vi} دليل منهجي حول المكاتب البلدية للتنمية المحلية, المكتب التقني لبلديات اللبنانية, 2007م, ص16.

^{vii} سليمان الطماوي محمد, الوجيز في نظم الحكم و الادارة, دار الفكر العربي للنشر, القاهرة, ب س ن, ص 355.

^{viii} تقرير و احصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية, 2012.